E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.1/2019/CRP.1
3 January 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة الثالثة عشرة
بيروت، 29-30 كانون الثاني/يناير 2019

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

حلقة نقاش

استخدام التكنولوجيا في الإحصاءات الرسمية: قضايا أخلاقية

أولاً- معلومات أساسية

1- من الأسباب التي تُعزى إليها ثورة البيانات إنتاجها بسرعة فائقة وبكميات هائلة، وجمعها من عدد متزايد من المصادر. وتتضمن أعداد كبيرة من هذه البيانات سجلّات تولّدها التفاعلات اليومية مع المنتجات والخدمات الرقمية، كمنتجاتٍ فرعية لها. وتقوم شركات القطاع الخاص، بما فيها شركات الهواتف المحمولة وشركات بطاقات الائتمان وشبكات ومواقع التواصل الاجتماعي، بالتحكّم بمجموعات ضخمة من البيانات أصبحت تُعرَف اليوم بالبيانات الضخمة.

2- ولا تحول المعايير الأخلاقية المهنية الموضوعة حالياً دون استخدام مصادر البيانات الضخمة في إنتاج الإحصاءات الرسمية؛ بل على عكس ذلك، يُعتبَر استكشاف مصادر جديدة للبيانات مسؤوليةً مهنية تقع على عاتق الخبراء الإحصائيين الرسميين. غير أنّ استخدام البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية له اعتبارات أخلاقية هامة يتعلّق بعضها بحماية البيانات الشخصية وبالعلاقة مع "الجهات المنتِجة" للبيانات الضخمة.

3- وتولي المنظمات العالمية والإقليمية اهتماماً متزايداً لاستخدام التكنولوجيات الجديدة في تعزيز التنمية المستدامة، بما يشمل اعتماد البيانات الضخمة كمصادر جديدة للبيانات واستخدامها لقياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي دورتها الخامسة والأربعين التي عُقدت في عام 2014، أنشأت اللجنة

الإحصائية للأمم المتحدة فريق الأمم المتحدة العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة[1] الذي يضطلع بمهامه عن طريق عدد من أفرقة العمل المتخصصة، منها فريق العمل المعني بالبيانات الضخمة وأهداف التنمية المستدامة. ومن بين الدول الأعضاء في هذا الفريق العامل خَمسُ دول عربية[2]. وفي عام 2014، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة "مبادرة النبض العالمي"[3] الرامية إلى استخدام تكنولوجيا البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وتقديم المساعدات الإنسانية. وهذه المبادرة هي بمثابة شبكة من مختبرات الابتكار التي تُجري وتنسّق البحوث بشأن سُبُل استخدام البيانات الضخمة في تحقيق التنمية.

4- وفي الدورة الوزارية الثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التي عُقدت في بيروت في الفترة من 25 إلى 28 حزيران/يونيو 2018، اعتمدت الدول الأعضاء "توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، الذي تعهّدت فيه باستخدام تكنولوجيات جديدة مثل نُظُم المعلومات الجغرافية المكانية وعمليات رصد الأرض والبيانات الضخمة والإحصاءات دعماً للاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية[4].

5- وأدركت الأوساط الإحصائية في المنطقة العربية أهمية البيانات الضخمة في وضع الإحصاءات الرسمية. ففي دورتها الحادية عشرة التي عُقدت في عمّان يومَي 4 و5 شباط/فبراير 2015، ناقشت اللجنة الإحصائية في الإسكوا استخدام البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية، وأوصت بأن تستفيد الدول الأعضاء من الفرص التي تُتيحها في إعداد تلك الإحصاءات. غير أنّه، على الصعيد الإقليمي، لم يتم لغاية الآن التطرق إلى الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بالوصول إلى البيانات الضخمة واستخدامها في الإحصاءات الرسمية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

6- تتناول حلقة النقاش القضايا الأخلاقية والقانونية التي تواجهها الأجهزة الإحصائية الوطنية في استخدام البيانات الضخمة من أجل وضع الإحصاءات الرسمية، وإشراك شركات التكنولوجيا التابعة للقطاع الخاص في جمع وتخزين وتجهيز البيانات، بما في ذلك بيانات التعدادات، نيابةً عن الأجهزة الإحصائية (قضية الاستعانة بمصادر خارجية).

7- ويُتيح انتشار مبادرات البيانات المفتوحة واعتمادها مجموعات بديلة من مصادر البيانات يمكنها أن تلبي الحاجة المتزايدة إلى المعلومات لدى صانعي القرار وعموم المستخدمين. وتوفّر هذه المصادر الجديدة للبيانات فرصاً للأجهزة الإحصائية الرسمية تتيح لها تحسين جدوى عملية إنتاج البيانات وزيادة كفاءتها، والتخفيف من الأعباء الملقاة عليها في تلبية الحاجة إلى البيانات. وتتناول البيانات الضخمة مجموعةً متنوعة من المواضيع وأنماط السلوك، منها التنقُّل والاستهلاك وتفشي الأمراض والميول الشخصية والنزاعات. والقطاع الخاص هو

(1) https://unstats.un.org/bigdata.

(2) الإمارات العربية المتحدة، عُمان، مصر، المغرب والمملكة العربية السعودية.

(3) https://www.unglobalpulse.org/blog/all.

(4) https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ministerial_sessions/resolutions/30th_session_beirut_consensus_on_technology_for_sustainable_development_ar.pdf.

المولِّد الرئيسي لهذه البيانات. وتقوم المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، والقطاع الخاص والعديد من الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة وخارجها بالدعوة إلى استخدام البيانات الضخمة من أجل إعداد الإحصاءات الرسمية.

8- ويطرح الاستخدام المتنامي للبيانات الضخمة تحدياتٍ أخلاقية وقانونية جديدة قد يتعذّر معالجتها من خلال المبادئ التوجيهية والمعايير الموضوعة حالياً. وفي هذا العصر الرقمي، أصبحت الحكومات وشركات التكنولوجيا المتقدّمة أقوى بكثير مما كانت عليه في الماضي: فهي الآن قادرة على رصد حياة الشعوب أو التدخل فيها بدون موافقتها. والقواعد والقوانين القائمة ليست واضحة بشأن سُبُل تفعيل هذه القدرة المتزايدة.

9- ويواجه الخبراء الإحصائيون والباحثون الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملهم أربعة تحديات أخلاقية رئيسية، هي[5]:

(أ) احترام الأشخاص: يجب أن يحصل الخبراء الإحصائيون دائماً على موافقة الأفراد، عن علم، بشأن أي إجراء يتعلّق بهم قبل اتخاذه؛

(ب) إدارة المخاطر المحتملة لإفشاء المعلومات: على الخبراء الإحصائيين ألاّ يكشفوا عن أية معلومات شخصية من دون اتخاذ تدابير لحماية هوية أصحابها – وحتى مع اتخاذ هذه التدابير، فإن خطر كشف الهوية قائم على الدوام؛

(ج) الحفاظ على الخصوصية: إنّ انتهاك الخصوصية ضررٌ في حد ذاته، ويمكن أيضاً تقييم الخصوصية في ضوء الضرر الناجم عن انتهاكها؛

(د) عدم إغفال المخاطر التي قد تنجم عن القرارات المتخذة: يجب أن يتجنب الخبراء الإحصائيون اتخاذ قرارات يلفّ الغموض أضرارها المحتملة على الناس، مثل الإصابة بالاكتئاب أو مواجهة صعوبات قانونية.

10- وتحظر المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، التي اعتُمدت في قرار الجمعية العامة 68/261، على الأجهزة الإحصائية الوطنية تَشارُك البيانات الشخصية (التي لم تتم حماية هوية أصحابها). على الرغم من ذلك، سُجّل عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث جرى تشارُك بيانات التعداد والتسجيل مع الأجهزة الأمنية الحكومية خلال أوقات "الأزمات"[6]. وحسب الممارسة المتّبعة، لا تُعَمِّم الأجهزة الإحصائية الوطنية البيانات الشخصية للأفراد إلا بعد التأكد من حماية هوية أصحابها؛ وقوانين الإحصاء في معظم البلدان تتماشى مع مبدأ عدم تشارُك البيانات الشخصية إطلاقاً. وقد سُجّلت بالفعل حالات جرى فيها تشارُك البيانات الشخصية الخاصة بالتعدادات مع وكالاتٍ حكومية لغرض تسجيل السكان، ولكن هذه الممارسة تتطلب مراسيم قوانين خاصة وموافقة المجيبين على أسئلة التعداد.

(5) Dittrich, D. and others, *The Menlo Report: Ethical Principles Guiding Information and Communication Technology Research* (Washington, D.C., United States Department of Homeland Security, 2011).

(6) William Seltzer and Margot Anderson, “Using population data to target vulnerable population subgroups and individuals: issues and incidents”, in *Statistical Methods for Human Rights*, Jana Asher, David Banks and Fritz Scheuren, eds. (New York, Springer, 2008), pp. 273-328.

11- وفي الآونة الأخيرة، أصبحت الأجهزة الإحصائية الوطنية تتعاقد، وبشكل متزايد، مع شركات التكنولوجيا لمساعدتها على جمع البيانات أثناء التعدادات السكانية. وفي بعض الحالات، تمت الاستعانة بمصادر خارجية أيضاً لتنقية البيانات وتبويب سجلات التعدادات. ومن المحتمل أن تكون الشركات المتعاقَد معها وموظفوها الذين يتولّون مهام محددة في جمع البيانات وتبويبها قادرين على الوصول إلى السجلات الشخصية للسكان المشمولين بالتعدادات.

12- ويتيح إشراك شركات ذات خبرة من القطاع الخاص في عمليات التعدادات منافع عديدة للأجهزة الإحصائية الوطنية، منها تحقيق وفورات في التكاليف. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات أخلاقية وقانونية، لا سيما في ما يتعلق بالحفاظ على الخصوصية.

ثالثاً- أسئلة توجيهية

(أ) كيف يمكن للأجهزة الإحصائية الوطنية أن تكفل أنّ شركات القطاع الخاص المشارِكة في جمع البيانات من أجل إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية لن تقوم بتشارُك البيانات الشخصية مع أطراف ثالثة أو باستخدامها لأغراض غير الأغراض المعلَنة؟

(ب) سُمِح لأحد الأجهزة الإحصائية الوطنية بالاطلاع على البيانات المتعلقة بالحمّامات من أجل متابعة انتشار أحد الأمراض المُعدِية، وذلك من دون الحصول على موافقة الأشخاص المعنيين. هل يجوز للجهاز الإحصائي استخدام هذه البيانات لإجراء دراسة بشأن هذا الموضوع؟

(ج) استعان باحثٌ بأحد الأجهزة الإحصائية الوطنية لمساعدته على إجراء تجربة حول "عدم الاستجابة" أثناء تعداد نُظِّم مؤخراً. وكانت هذه التجربة تتطلب جمع معلومات من الموظفين الميدانيين، وذلك بأخذها من هواتفهم المحمولة وحواسيبهم اللوحية. هل يتعيّن على الجهاز الإحصائي أن يتعاون مع الباحث؟

(د) منحت شركة برمجيات حاسوبية أحد الأجهزة الإحصائية برنامجاً حاسوبياً مجانياً لنُظُم المعلومات الجغرافية، وقدمت له دعماً غير محدود، مقابل اطّلاعها بشكل مباشر وفوري على البيانات التي كانت تنتج من تعدادٍ للسكان والمساكن أثناء إجرائه. هل على الجهاز الإحصائي قبول العرض؟

(هـ) هل ينبغي تغيير القوانين الإحصائية في البلدان لتشمل المسائل المتعلقة باستخدام البيانات الضخمة وتخزينها وتحليلها؟